مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد السادس – العدد الثاني
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol6 , No2)
April 2023

أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في ليبيا
دراسة ميدانية عن اصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة سرت)

أ.مغلية بشير علي امنيسي
mgbali14@gmail.com
مدينة سرت / كلية الاقتصاد/ جامعة سرت/ ليبيا

الملخص

هدفت الدراسة الي استعراض الاطار النظري للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، والبطالة، كما هدفت الي التعرف علي مدي مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا من خلال مساهمتها في توفير عمل ، ولتجميع البيانات الأولية المطلوبة فقد تم تصميم استمارة استبيان ووزعت على عينة الدراسة والمتمثلة في اصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة سرت ، وتم اللجوء أيضا الى المراجع والمصادر المختلفة لتغطية البيانات الثانوية و المتمثلة في التأطير النظري و المفاهيمي للدراسة، وللقيام بالإجراءات التحليلية فقد تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة الدراسة ومتغيراتها والمتمثلة في الوسط الحسابي والانحراف المعياري وكذلك الاختبارات الاستدلالية والمتمثلة في (T TEST) لتحليل الفرضية والحصول على نتائج بالخصوص، وبعد القيام بالإجراءات التحليلية اللازمة و وفقاً لدلائل اتجاهات آراء العينة ومؤشراتها فقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج ومن أهمها : أثبتت النتائج صحة الفرضية القائلة بأنه هناك دور للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من البطالة، من خلال النتائج نلاحظ بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة تساهم في زيادة فرص العمل للأفراد وتوفير السيولة النقدية امام الاحتياجات اليومية.

الكلمات المفتاحية
المشروعات الصغرى والمتوسطة , البطالة

Abstract

This study aimed to review the theoretical framework for small and medium enterprises, and unemployment, and also aimed to identify the extent of the contribution of small and medium enterprises in reducing the problem of unemployment in Libya through their contribution to providing work, and to collect the required initial data, a questionnaire form was designed and distributed to the study sample. Represented by the employees of the Sirt for small and medium enterprises, and also resorting to various references and sources to cover the secondary data represented in the theoretical and conceptual framing of the study. Inferential and represented in (T- Test) to analyze hypotheses and obtain results in particular, and after carrying out the necessary analytical procedures and according to the evidence of trends and indicators of the sample's opinions, the study reached a set of results, the most important of which are: The results proved the validity of the hypothesis that there is a role for small and medium enterprises in reducing unemployment Through the results, we note that small and medium enterprises are The most important in increasing job opportunities for individuals and providing cash in front of daily needs.

Keywords
small and medium enterprises, unemployment

1.1:– مقدمة الدراسة:

تزايد الاهتمام العالمي بالمشروعات الصغرى والمتوسطة حيث اصبح يشكل ظاهرة لافتة للنظر، كما ان تشجيع اقامتها وضمان نجاحها يعد من اهم روافد عملية التنمية الاقتصادية ، ومن أبرز ملامح هذا الاهتمام وانعكاساته هو النمو الكثيف والواسع في اعداد هذه المشروعات في جميع دول العالم ، فهي المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي في معظم الدول، وتعتبر طرق مناسبة للتغلب علي العقبات الاقتصادية ، ومنطلقاً اساسياً لزيادة الطاقة الانتاجية والدور البارز الذي تقوم به هذه المشروعات في استيعاب نسبة كبيرة من القوي العاملة بمستوياتها المختلفة ومن ثم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة، وتحقيق الأمان الوظيفي والاستقلالية كما لها دور ملحوظ في زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير السلع والخدمات للسوق المحلي وتصدير الفائض، واحلال الواردات، علاوةً علي مساهمتها في تحقيق التكامل مع المؤسسات الكبرى، و دورها الحيوي في عملية التطور الاقتصادي لما تتمتع به من قوة جذب أمامية وخلفية حيث اصبحت عصب اقتصاد العديد من الدول.

1. 2:– مشكلة الدراسة:

تعتبر البطالة ظاهرة من الظواهر التي تعرقل مسيرة التنمية و التقدم فهي اكبر التحديات التي تواجه الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتعد المشروعات الصغرى والمتوسطة احدى الوسائل التي تنتهجها الدول في التخفيف من البطالة والفقر حيث تزايد عدد هذه المشروعات في العديد من الدول والتي من بينها ليبيا ، حيث بلغ عدد العاملين بهذه المشروعات في سنة (2007) الي (59055) الف عامل و في سنة (2009) بلغ عدد المشروعات الي (18277) مشروع وعدد العاملين (74719) الف عامل حيث حققت معدل نمو قدره (69.05) وهي اعلى معدل نمو لهذه المشروعات في العالم العربي ، اما مؤشر البطالة وصل خلال سنة (2009) ما نسبته (19.4%) (مصلحة الاحصاء والتعداد، 2009) اما في سنة 2012 بلغ عدد العاملين بالمشروعات الصغرى والمتوسطة (67099) الف عامل اما مؤشر البطالة لسنة (2012) بلغ ما نسبته (19.5%). (البنك الدولي، 2015). لذا جاءت هذه الورقة لمعرفة ما إذا كان للمشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً فعال في التخفيف من ظاهرة البطالة في ليبيا، وبناء علية فان مشكلة البحث تتمثل في التساؤل الرئيسي التالي:–

- **هل للمشروعات الصغرى والمتوسطة اهمية في الحد من ظاهرة البطالة في ليبيا ؟**

1. 3– فرضية الدراسة:

ان للمشروعات الصغرى والمتوسطة دوراً فعالاً في الحد من ظاهرة البطالة في ليبيا.

1. 4: أهداف الدراسة:

يهدف البحث الي الاتي :–

1-4-1– استعراض الاطار النظري للمشروعات الصغرى والمتوسطة ، والبطالة.

2-4-1– التعرف علي مدي مساهمة المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة في ليبيا من خلال مساهمتها في توفير فرص عمل.

3-4-1– محاولة تقديم توصيات تساهم في الرفع من اداء المشاريع الصغرى والمتوسطة وتفعيل دور هذه المشروعات لتحقيق التنمية الاقتصادية .

1. 5:– أهمية الدراسة :– تكتسب هذه الدراسة اهميتها

- في الدور الهام والفعال الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في التخفيف من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الليبي.

- بانها اضافة علمية جديدة عن موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة ودورها في الحد من ظاهرة البطالة.
- تعتبر هذه الدراسة قاعدة بيانات ومعلومات عن موضوع المشروعات الصغرى والمتوسطة وان هذه الدراسة تسد جزء من النقص في الدراسات والبحوث التطبيقية .

1-6- منهجية ونموذج الدراسة:-

تعتمد هذه الدراسة علي المنهج الوصفي كأسلوب مناسب لوصف واستعراض الاطار النظري للدراسة ، فقد تم جمع البيانات والمعلومات من الكتب والمجلات والرسائل والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث وكذلك شبكة المعلومات (الانترنت).

كما تم الحصول علي البيانات للجانب التطبيقي من خلال استمارة استبيان بما يتناسب واهداف الدراسة، وتوزيعها بطريقة عشوائية والتي بلغ عددها (40) استمارة ، علي عينة متجانسة ، ومن اجل عرض نتائج الدراسة الميدانية فقد تم الاعتماد علي مجموعة من الاساليب الاحصائية اهمها: المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والتي تحصلنا عليها من برنامج الحزمة الاحصائية(spss) للوصول الي استنتاجات الدراسة .

1-7- مجتمع وعينة الدراسة:-

يتمثل مجتمع الدراسة من مالكي المشروعات الصغرى والمتوسطة الريادية بمدينة سرت.

1-8- حدود الدراسة:-

- الحدود الزمانية:- خلال اعداد الدراسة (2023)
- الحدود المكانية:- اقتصرت الحدود المكانية لهذه الدراسة علي النطاق الجغرافي لمدينة سرت.

1-9-: الدراسات السابقة:-

1. **دراسة (رغمان ، 2020) بعنوان "اثر المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر في السودان"** هدفت الدراسة الي التعرف علي المشروعات الصغيرة وانواعها في السودان ، وبيان اثرها في التخفيف من حدة الفقر , النتائج التي توصلت اليه هذه الدراسة ان المشروعات الصغيرة في محلة شذى عملت على تخفيف حدة الفقر، كما انها عملت علي حل مشكلة البطالة وتشغيل الخرجين .
2. **دراسة (الشويرف ، واخرون، 2019) بعنوان "المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة : التجربة الليبية"** هدفت الدراسة الي تبيان مدى فاعلية المشروعات الصغيرة في الحد من معدلات البطالة, النتائج التي توصلت اليه هذه الدراسة ان تزايد اعداد العاملين بهذه المشروعات في ليبيا مما يدلل على امكانية مساهمتها في خفض معدلات البطالة ، كما توصلت الي ان تزايد اعداد المشروعات الصغيرة تحت شكل النشاط الاسرى وتأتي هذه الزيادة وفقا للتوجه السائد داخل الدولة من اجل تشجيع القطاع التشاركي مسمى الاسرة المنتجة.
3. **دراسة(دحمون، يحمدي، 2017) بعنوان "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، حالة ولاية قالمة"** هدفت الدراسة الي تبيان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل, النتائج التي توصلت اليه هذه الدراسة ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي افضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة علي توفير مناصب شغل.
4. **دراسة (زنديق، 2017) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم"** هدفت الدراسة الي التعرف علي معدلات البطالة في فلسطين والاثار المترتبة عليها ، كما هدفت الي معرفة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة طولكرم , النتائج التي توصلت اليه هذه الدراسة الي ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة آلية مناسبة لتخفيف ظاهرة البطالة في محافظة طولكرم
5. **دراسة(ياسر، 2014) بعنوان " تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة حالة ولاية**

جيجل". تهدف هذه الدراسة الي معرفة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معالجة احد اهم معضلات التنمية الاقتصادية ، الا وهي مشكلة البطالة. النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة اثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاحها في محاربة ظاهرة البطالة وتوفير فرص العمل ودعم الاقتصاد الوطني.

6. **دراسة(مكي، 2010) بعنوان "دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي"** هدفت الدراسة الي توضيح إمكانية تحقيق التنمية المستدامة بالاقتصاد الليبي عبر المشروعات الصغيرة. توصلت الدراسة الي نتائج اهمها وجود علاقة تبادلية بين المشروعات الصغيرة ومؤشرات التنمية ، وذلك من خلال تأثير مؤشرات التنمية التي تتمثل في نسبة الناتج الزراعي ونسبة الناتج الخدمي ودرجة الانفتاح الاقتصادي.

التعليق علي الدراسات السابقة:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، ويوجد اتفاق كبير من حيث الدور الايجابي للمشروعات الصغرى والمتوسطة في توفير فرص عمل والحد من ظاهرة البطالة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها تناولت اهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة في ليبيا، خلال فترة زمنية حديثة لسنة (2023) ومجتمع الدراسة مختلف حيث يتمثل في اصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة سرت.

2-1: مفاهيم المشروعات الصغرى والمتوسطة :-

فقد اعتمدت اللجنة الشعبية العامة للقوي العاملة والتدريب والتشغيل(سابقاً) التعريف التالي:-

هي مؤسسات اهلية (قطاع خاص) انتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى الشابة، وتتوفر فيها المواصفات الفنية والادارية والتقنية الملائمة لإدارتها بكفاءة وهي. (معتوق، 2006)

أ. المشروعات المتناهية الصغر التي لا تتجاوز ال(10000) عشرة الأف دينار.

ب. المشاريع الصغيرة لا يزيد عدد العاملين بها عن (25) فرداً ، ولا يتجاوز رأس المال التأسيسي عن (2.5) مليون دينار ليبي كحد اقصي.

ج. المشاريع المتوسطة لا يزيد عدد العاملين بها عن (50) فرداً، ولا يتجاوز قيمة رأس المال التأسيسي الذي يمنح بهذا الحجم عن (5) مليون دينار ليبي كحد اقصي.

(الساعدي ، 2013،ص6).

وتعرف ايضا بانها : عبارة عن شركة او منشأة او مؤسسة او اي كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل اصحابه ويتصف بقلة حجم العمالة فيه، ويشتمل علي وحدات ادارية محددة، ويشغل حيزا صغيرا ضمن قطاع الأعمال ويقدم خدمات او منتجات الي منطقة جغرافية محددة، ويمثل القاعدة او الاساس الذي تؤسس علية المشروعات الكبيرة والعملاقة فيما بعد. (الحسني،2006 ، ص 23).

من المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغرى والمتوسطة: (الاسرج، 2007 ، ص9)

لا يوجد تعريف متفق عليه للمشروعات الصغرى والمتوسطة ولكنه يوجد اتفاق علي المعايير التي يمكن على اساسها تعريف الاحجام المختلفة للمشروع ومن هذه المعايير:

- عدد العاملين: ويمثل ابسط المعايير المتبعة للتعريف واكثرها شيوعا القياس والمقارنة ، غير ان من عيوب هذا التعريف اختلافه من دولة لأخرى ، فضلا عن انه لا

يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الانتاج.

- حجم الاستثمار او راس المال المستثمر: يعتبر معيار اساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الصناعات الكبيرة على اعتبار ان حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كميا، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بانها تلك المنشآت التي يستثمر كل منها (2) مليون وافل من (6) ملايين دولار، بينما تعد الصناعات كبيرة اذا بلغ راس المال المستثمر فيها (6)ملايين دولار فاكثر.
- قيمة المبيعات السنوية: يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية احد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في السوق.

2-2: أنواع المشروعات الصغرى والمتوسطة:

أولاً: الصناعات الصغيرة الحديثة: وهي الصناعات الصغيرة التي تستخدم الآلات والمعدات الحديثة والمتطورة وعدد العاملين كثير يختلف من صناعة لأخرى ومن دولة لأخرى وفق متطلبات التنمية :

أ. **صناعات مستقلة:**وهي الصناعات التي تعتمد علي خط انتاجي واحد وتنتج سلعاً نهائية او وسيطة ويصل رأس المال المستثمر فيها الي (500) الف جنية وتستخدم عمالة تصل الي (100) عامل وتعتمد علي تكنولوجيا حديثة غالبا ما تكون مستوردة الي جانب تكثيف العمالة.

ب. **صناعات مغذية:** وهي الصناعات التي تعمل علي تصنيع وتوريد بعض الاجزاء الصغيرة والمكونات للمصانع الكبيرة من خلال التعاقد معها، كما تقوم بتزويد المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة ببعض المستلزمات والمواد الاولية المصنعة والوسيطة التي تدخل في صناعات تجميعية أكبر منها كصناعة التريكو والنسيج، وقطع الغيار وغيرها. وتوجد هذه الصناعات المغذية في الأقاليم التي تتواجد الصناعات الكبيرة والمتوسطة.

(شحاتة،2013،ص 9).

ثانياً: الصناعات الصغيرة التقليدية. هي الصناعات التي يتميز الانتاج فيها بالطابع اليدوي وتقوم علي المجهود الفردي والمهارات المكتسبة وتستخدم معدات وأدوات بسيطة ويعمل بها عدد محدود من العمال، وتكنولوجيا ضعيفة وقليلة التطور نسبياً، وتنتشر في المدن والريف وتنقسم هذه الصناعات الي نوعين :

أ– الصناعات الحرفية: تعد من اقدم اشكال الصناعة حيث كان الصناع وأرباب الحرف يعملون في حوانيت صغيرة ويساعدهم عدد من العمال الصبية وهي غالبا ما تحتاج الي تدريب خاص ومهارة فنية كبيرة، كما في الحرف المنتشرة في خان الخليلي بالقاهرة، كما انها قابلة للتطور والتكيف مع الظروف المتغيرة وتعتمد علي قوة العمل أكثر من اعتمادها علي قوة رأس المال وترتبط أيضا بالمناطق الحضرية ، وتمارس العمل داخل ورش يقل فيها عدد العمال عن عشرة عمال،والتي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.

–الصناعات البيئية: هي الصناعات التي تعمل علي تحويل المواد الخام المحلية المتوفرة في البيئة الي سلع صناعية لإشباع احتياجات البيئة المحلية والاستهلاك المحلي، وتنتشر في المناطق الحضرية والريفية والصحراوية ، ومن ثم فهي مستمدة من صميم البيئة المحيطة مما يجعل كل منطقة تشتهر بنوع معين من الصناعات وتنقسم هذه الصناعات الي **نوعين هما** :

أ. **صناعات منزلية:** هي الصناعات التي تقوم غالباً علي ممارسة حرفة متوارثة ، كانت تمارس قديما ولم تحول الي سلعة متطورة ولكن احتفظت بقيمتها الفنية الخاصة وانما تعتمد علي المهارات اليدوية النادرة وتتبع الاساليب التقليدية المتوارثة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي وتتم داخل المنزل وتعمل

علي تحويله الي وحدة انتاجية ويقوم بالصناعات الانتاجية جميع افراد الاسرة ولا تحتاج الي رأس مال كبير ويمارسها عدد قليل من الأفراد لا يزيد عن خمسة ، ومن امثلتها التريكو والحياكة ، والسجاد اليدوي . (**احمد ، 2005، ص46**)

ب. **صناعات ريفية** : تقوم علي استغلال موارد البيئة من المواد الخام المختلفة حيث تقام في المناطق الريفية وتحتاج الي تدريب بسيط وتعتمد علي الاسلوب اليدوي وتعتبر عملاً ثانويا بجانب نشاط الزراعة وتدر عليهم دخلاً إضافياً مثل صناعة عسل النحل والحرير الطبيعي، وصناعة الألبان والأجبان الهدف منها يكمن في تشجيع استمرارها وتطويرها في القري التي تتواجد فيها يمارسها الريفيون لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية.(شحاتة، مرجع سابق ، ص 9)

2-3: سمات المشاريع الصغرى والمتوسطة:

- يغلب علي انشطتها طابع الفردية في مجال الادارة والتخطيط والتسويق، وفي احيان اخرى تكون عائلية من حيث الادارة والعاملين.
- بساطة الهيكل التنظيمي، من حيث الادارة المباشرة من قبل صاحب المشروع، وهو المسؤول عن التخطيط والانتاج والتسويق.
- بساطة التكنولوجيا المستخدمة، وتواضع مؤهلات للعاملين.
- تتصف بصغر حجم رأس المال، وتعتمد علي المدخرات الشخصية في تمويل المشروع.
- تتمتع بقدر كبير من سرعة التكيف مع تغيرات السوق من كمية الانتاج ونوعيته، مما يعني القدرة علي مواجهة الصعوبات في اوقات الازمات وفترة الركود الاقتصادي.
- تواضع مستوي جودة منتجاتها، مقابل انخفاض مستوي اسعارها، وهي بذلك تكون عامل جذب للفئات من ذوي الدخل المحدود او المتدني. (الصوص ،2010 ،ص8).

2-4: اهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن سرد اهم اهداف انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:- (دحمون ، يحمدي، مرجع سابق، ص-ص 53، 54)

- استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات او بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، من خلال الاستحداث لفرص العمل يمكن ان يحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- اعادة ادماج المسرحين من مناصب عملهم جراء افلاس بعض المؤسسات العمومية ، او بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء اعادة الهيكلة او الخوصصة، وهو ما يدعم امكانية تعويض بعض الانشطة المفقودة.
- يمكن ان تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها، والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات .
- تمكن فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة، ولكنها لا تملك القدرة المالية والادارية علي تحويل هذه الافكار الي مشاريع واقعية.
- تشكل احدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، كما تشكل مصدا اضافياً لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة، كما تشكل احدى وسائل الادماج للقطاع غير المنظم والعائلي.
- المحافظة علي التوازن بين المناطق علي المستوى الوطني خاصة بين الريف والمدينة وهو ما يساهم في تقليص ظاهرة النزوح او الهجرة الريفية . وبالتالي تحقق تنمية متوازنة علي المستوى الوطني.

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام انشطة اقتصادية سلعية او خدمية لم تكن موجودة من قبل.
- تشكل اداة فعالة لتوطين الانشطة في المناطق النائية ، مما يجعلها اداة هامة لترقية وتثمين الثروة المحلية، واحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

2–5:أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة:

جذب الاستثمارات الاجنبية: تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميداني ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الازمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية، الي امكانية ان ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لأكثر من(10%)، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركات أجانب، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الانتاجية الناشئة في القطر. (الاسرج،، مرجع سابق ص7).

أ– القدرة علي مقاومة الاضطرابات الاقتصادية: ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها القدرة علي التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة إذ في حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك علي زيادة قدرتها علي الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن لها القدرة والمرونة العالية علي تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة، وطبقاً لتقرير (INSEE) فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة علي مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل وبذلك تكون أقل تأثيراً بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال لإقامة الاستثمارات. (حساني، خوني، 2008،ص– ص52، 53).

ب– دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في حل مشكلة البطالة: تستخدم الصناعات الصغيرة والمتوسطة فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميز بارتفاع كثافة العمل، وهي تعمل علي خلق فرص عمل تمتص جزءاً من البطالة، وتعمل في ذات الوقت علي الحد من الطلب المتزايد علي الوظائف الحكومية؛ مما يساعد الدول التي تعاني من وفرة العمل وندرة رأس المال علي مواجهة مشكلة البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة الشباب النازحين من المناطق الريفية وغير مؤهلين بعد للانضمام إلي المشروعات الكبيرة والقطاع المنظم بصفة عامة. وقد فطنت الدول المتقدمة إلي أهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد أصبحت الصناعات اليابانية تستوعب حوالي (84%)من العمالة اليابانية الصناعية، وتساهم بحوالي(52%)من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني لسنة (2008)،وفي ايطاليا وحسب احصائيات (2003) تصل نسبة التشغيل في المشروعات الصغرى والمتوسطة (49%) و(99.7) النسبة المئوية للصناعات الصغرى والمتوسطة، وفي أمريكا وفرت الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة من (1992) وحتي عام (1998) أكثر من (15) مليون فرصة عمل، مما خفف من حدة البطالة وآثارها السيئة، وأن المشاريع الصغيرة تستوعب (70%) من قوة العمل الأمريكية. (عقيقي، 2003، ص، 12).

2–6:دوافع الاهتمام بالمشروعات الصغرى والمتوسطة:

أ– تشجيع روح المبادرة والريادة في مجال الاعمال وتبني الافكار الابداعية لإقامة المشاريع.

– توفير فرص العمل للحد من مشكلة البطالة.

– تحسين مستوى دخول العاملين بالمشروعات الصغرى والمتوسطة.

– توفير المنتجات والسلع الوسيطة والخدمات التي تحتاج اليها المشروعات الكبرى.

ب– قدرة المشروعات الصغرى والمتوسطة علي التكيف والتأقلم مع الظروف الصعبة والطارئة خلال فترة الركود الاقتصادي والمرونة العالية على الاستجابة لجميع التغيرات التي تحصل في البيئة المحيطة وذلك علي عكس المشروعات الكبرى.

ت– تحقيق التنمية المكانية وخاصة في المناطق النائية والارياف.

ث– استخدام التكنولوجيا المحلية وتدريب العاملين.

ج– تنوع مصادر الدخل وخاصة بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها علي انتاج وتصدير سلعة واحدة فقط مثل الدول النفطية.(بوخطوه ، واخرون ، 2017، ص6)

2–7: الخطط والسياسات التي تبنتها تجارب بعض الدول في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة: –

أ– توفير اطار قانوني وتشريعي ينظم عمل المشروعات الصغرى والمتوسطة وعلاقتها بالغير والمزايا والاعفاءات التي تتمتع بها.

ب– انشاء هيئات ومؤسسات حكومية او حكومية تتولى مهمة دعم وتحفيز المشروعات الصغرى والمتوسطة وتذليل كل الصعاب التي تواجهها سواء من الناحية الادارية او الفنية.

ت– انشاء حاضنات الاعمال بهدف دعم المبادرين من اصحاب المشروعات الطموحة الذين لا تتوفر لديهم الموارد المالية الكافية لإنشاء تلك المشروعات.

ث– انشاء مراكز للتدريب والاستشارات بهدف رفع من كفاءة ومهارات اصحاب المشاريع والعاملين بها.

ج–انشاء مؤسسات مالية متخصصة بتمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة وظيفتها الاساسية تقديم الدعم المالي لتلك المشاريع بشروط ميسرة وبأسعار فائدة منخفضة.

ح–انشاء جهات تتولى مساعدة المشروعات الصغرى والمتوسطة على تسويق وتصدير منتجاتها ، وتخصيص جزء من العقود والمشتريات الحكومية للمشروعات الصغرى والمتوسطة, (بوخطوه ، واخرون ، مرجع سابق ، ص، 8)

2–8:واقع المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:

نشأت المشروعات الصغرى في ليبيا كمشروعات بسيطة مثل المشروعات الحرفية، وصناعة النسيج ، وتكرير زيت الزيتون، ودبغ الجلود، وغيرها من المشروعات التي لا تحتاج إلي رأس مال كبير ومهارات متخصصة، كما وجدت مشروعات أخري حديثة كصناعة التبغ والورق، وطحن الدقيق وتعليب الطماطم تركزت في مدينة طرابلس بصورة خاصة، واستوعبت نسبة ضئيلة من القوي العاملة الليبية نظراً لصغر احجامها وعدم انتشارها، وكانت مساهمتها في الدخل القومي صغيرة جداً، نظراً لمحدودية الإنتاج الذي تساهم به، وبعد اكتشاف النفط في ليبيا ظهرت مرافق جديدة لتلبية احتياجات هذا القطاع، أدت إلي التوسع الاقتصادي وزيادة في الاستهلاك مثل الصناعات الغذائية القائمة علي المنتجات الزراعية، وورش صيانة الآليات، وصناعة المشروبات، ومعامل النسيج، وفي فترة الستينات ظهرت مشروعات صناعية صغيرة ذات طاقة محدودة. (بن حليم ،2006، ص45).

- **خطط وسياسات تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا:** انشاء صندوق التحول للإنتاج الذي اصبح فيما بعد صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل، الذي كان الهدف منه تشجيع فائض الملاكات الوظيفية في الجهاز الاداري العام على التحول للعمل في القطاع الخاص من خلال مساعدتهم للحصول على قروض من الصندوق لإقامة مشاريع تعود

عليهم بالمردود المادي المناسب، وتخفيف العبء على خزينة الدولة، بعد اعادة تنظيم الصندوق ليصبح صندوق ضمان الاقراض لأغراض التشغيل .(الخضر، بدون سنة نشر، ص40). انشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي بموجب قرار رقم (3) لسنة (2007) الصادر عن اللجنة الشعبية العامة، وفي سنة (2009) اصدرت اللجنة الشعبية العامة (سابقا) قرار رقم (472) والذي وكل للمجلس مهمة الاشراف علي البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة. (قرار اللجنة الشعبية العامة(سابقا) رقم (3) لسنة (2007). اصدار قانون الادارة المحلية رقم (59) لسنة (2012) (المجلس الانتقالي الوطني رقم (59) لسنة 2012) ، ولائحته التنفيذية والذي اوكل الي ادارة الاجهزة المحلية(البلديات والمحافظات) مهمة انشاء حاضنات الأعمال ودعم المبادرين لإقامة المشروعات الصغرى والمتوسطة. في سنة (2013) تم انشاء خمسة صناديق للمشروعات الصغرى والمتوسطة وهي (صندوق ثقة، صندوق مبادرة، صندوق ابداع، صندوق ريادة، حيث تهدف تلك الصناديق في المقام الاول الى توفير تمويل للمشروعات الصغرى والمتوسطة بأساليب تتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية سواء اكان ذلك بطرق مباشرة ام غير مباشرة ، بالإضافة الى قيام بأنشطة اخرى مثل تقديم الضمانات اللازمة للحصول على التمويل و تأسيس الشركات وانشاء المشاريع الاستثمارية ، اقتراح ووضع الخطط والاليات اللازمة لتسويق المنتجات التي تقدمها المشروعات داخل او خارج الدولة، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية. (قرارات مجلس الوزراء رقم (515، الى 519) لسنة 2013)

- **الدعم الفني**: من ضمن البرامج التي قام بها البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة في مجال تقديم الدعم الفني التشبيك مع المؤسسات الدولية لدعم المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا كما قام بإنجاز عدة مبادرات لتطوير القطاع الخاص وهي المبادرة الوطنية لدعم مشروعات ذوي الاعاقة والمبادرات الوطنية لدعم المرأة ، والمبادرة الوطنية للتمكين الاقتصادي للشباب. (البرنامج الوطني للمشروعات ص ، م 2016)

2-9: مفهوم البطالة: تعرف البطالة علي انها الحالة التي تطلق علي وجود اشخاص قادرين علي العمل ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين علي العمل بالأجر السائد ، ولكنهم لا يجدونه بالنوع والمستوى المطلبين ، وذلك في مجتمع معين لفترة زمنية معينة ، نتيجة للقيود التي تعرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية لاقتصاديات هذا المجتمع. (العايب؛ عدون، 2010، ص49)

وعرفت منظمة العمل الدولية : العاطل عن العمل بانه كل من هو قادر علي العمل وراغب فيه ويبحث عنه، ويقبله عند مستوى الاجر السائد ولكن دون جدوى. ومن خلال هذا التعريف هناك ثلاثة معايير يجب ان تنطبق معا حتي يتم اعتبار الفرد عاطلا عن العمل، وهي: (هرمز، 2008، ص6)

اولا: ان يكون الفرد قادرا علي العمل: ويدخل تحت هذا المعيار الافراد الذين تتجاوز اعمارهم السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا، ولا يعملون سواء اكان ذلك مقابل اجر ام لحسابهم الخاص.

ثانيا: ان يكون مستعدا للعمل: ويتضمن هذا المعيار الافراد الذين يرغبون في العمل، ومستعدون له بأجر او لحسابهم الخاص خلال فترة البحث.

ثالثا: ان يكون الفرد باحثا عن العمل: ويقوم هذا المعيار علي ان يكون الفرد قد اتخذ خطوات جادة للبحث عن عمل بأجر او لحسابه الخاص.

2–10: انواع البطالة:

- **البطالة الهيكلية:** بقصد بها التعطل الذي يصيب جانبا من قوة العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد الوطني وهذه التغيرات نتيجة حدوث تغير في هيكل الطلب علي المنتجات او نتيجة تغير اساسي في الفن التكنولوجي المستخدم او تغيرات في سوق العمل نفسه ، او بسبب انتقال الصناعات الي اماكن توطين جديدة. (بن الخطاب ، 2008، ص26)
- **البطالة الاحتكاكية:** هي تلك البطالة الناتجة عن تنقل العمال بين المناطق والمهن المختلفة، وينشأ هذا النوع بسبب نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل من جهة، واصحاب الاعمال الذين تتوفر لديهم فرص العمل من جهة اخرى. اي التقاء جانب الطلب مع جانب العرض. (ماهر، 2000، ص353)
- **البطالة الدورية:** جاءت هذه التسمية من ارتباط هذه البطالة بالدورة الاقتصادية وهي التقلبات الدورية التي تطرأ علي مجموع النشاط التجاري والاقتصادي في الدولة. (بن شهرة،2009، ص235)
- **البطالة الموسمية:** هي عبارة عن الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة نتيجة انكماش الطلب علي سلع محددة خلال فترات زمنية معينة، فيواجه بعض العمال البطالة بسبب انتهاء موسم سلعهم، حيث يكون لبعض المنتجات مواسم تزدهر فيها وباقي السنة يتراجع خلالها الطلب علي هذه المنتجات الامر الذي يؤدي الي انخفاض الطلب علي القوى العاملة المستخدمة في انتاج السلعة.(ابو الزيت؛ الزعبي ،2000، ص148)
- **البطالة الاختيارية:** تلك التي يرغب فيها الافراد في ترك وظائفهم الحالية بمحض ارادتهم من اجل البحث عن فرص عمل افضل ، ذات دخول اكثر وملائمة لقدراتهم وطموحهم.
- **البطالة الاجبارية:** هي التي يتعطل فيها العامل بشكل جبري اي من غير ارادته ، وهي تحدث عن طريق تسريح العمال والاستغناء عنهم بشكل قصرى، رغم ان العامل يكون راغبا في العمل وقادرا عليه وقابلا بالأجر السائد. (الاشوح ، 2003، ص77)
- **البطالة المقنعة:** وهي الحالة التي يتكدس فيها العمال بشكل يفوق الحالة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة لا تنتج شيئا ، وهذا النوع يوجد في اغلب المؤسسات بسبب زيادة التوظف الحكومي والتزام الدولة بتعيين خريجي الجامعات والمعاهد .**(عبدالحميد 2008، ص13)**

2–11: اسباب البطالة:

ان اسباب البطالة قد تشترك وقد تختلف من نوع لآخر, فهي تشترك مثلاً في الازمات الاقتصادية وتختلف في غيرها ، حيث نجد عدة اسباب تؤثر في حدوث ضغط علي فرص العمل المتاحة.

- **التقدم التكنولوجي:** تعتبر مشكلة البطالة عالمية وتتواجد بنسب متفاوتة في كافة دول العالم المتقدمة منها او النامية علي حد سواء، ورغم ان الدول المتقدمة تتميز عن غيرها بانخفاض معدل النمو السكاني إلا ان ظاهرة تواجد البطالة في تلك الدول تعود الي التقدم التكنولوجي المتنامي والاستعانة بالآلة عن الانسان.(عبدالقادر، 2003، ص13)
- **زيادة الكثافة السكانية** : حيث ان هذه الكثافة تؤدي الي التهام كل فرص العمل المتاحة في سوق العمل، او بمعنى عدم وجود تناسب بين فرص العمل وبين الطلب عليها من القوى البشرية مما يؤدي الي انتشار البطالة وزيادة حجمها.

- **الخصخصة** : حيث يترتب عليها تسريح العمال الذين يعملون في الشركات محل الخصخصة مما يؤدي الي زيادة البطالة.
- **قلة بناء المصانع ودور العمل:** يعد ذلك سبب من لانتشار البطالة وزيادة حجمها ، اذ ليس الهدف هو اسناد عمل حقيقي لهم، حتي يصبحوا منتجين، لا أن يشكلوا بطالة مقنعة، وهذا لن يأتي إلا بزيادة بناء المصانع ودور العمل. (عبدالسميع، 2008، ص25)

لعل من اهم اسباب ارتفاع نسبة البطالة في ادارة سوق العمل والنشاط الاقتصادي وميدان التوظيف في ليبيا (مجلس التخطيط العام، 2002، ص4):

- انسحاب الدولة من ممارسة بعض الانشطة الاقتصادية من خلال المنشآت الزراعية والصناعية وبعض المرافق الخدمية، صاحبه انكماش كبير في فرص العمل بالمنشآت العامة.
- عدم المواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل من خلال التوسع في نشاط التعليم، والذي انطلق منذ عقد السبعينات الذي نتج عنه الدفع بالخريجين الي سوق العمل في ضوء قلة فرص العمل او عدم توفرها احيانا.
- زيادة الطلب على العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات وفي مختلف المهن التي تتنوع على مختلف الانشطة الانتاجية والخدمية، والسماح لمواطني الدول الاخرى الدخول للبلاد وممارسة الانشطة الاقتصادية مثلهم مثل الليبيين مما نتج عنه منافسة شديدة للحصول على فرص عمل.
- منذ نهاية التسعينات حدث بعض التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي واصبح القطاع العام هو المسيطر على حجم الاستثمارات ، من حيث استخدام قوة العمل واصبح هناك تكدس للقوى العاملة في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.
- الفراغ التشريعي في تنظيم العلاقة بين مؤسسات التدريب المهنية وسوق العمل ، وغياب وضعف الجهات والاجهزة الرقابية في تطبيق ما تنص عليه التشريعات النافذة في مجال الاستخدام والتوظيف.

2-12: قياس معدل البطالة: للإحاطة بحجم وابعاد مشكلة البطالة، يتطلب الامر حساب معدل البطالة (TC) اي حساب فئة الافراد العاطلين الي قوة العمل المتاحة ، وتختلف طريقة قياس عدد البطالين من دولة لأخرى ، باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وتتمثل اوجه الاختلاف فيما يلي: (العايب، عدوان ، مرجع سابق،ص49)

- الفئة العمرية المستخدمة في التعريف، وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.
- الفترة الزمنية للبحث عن العمل اسابيع، او اشهر.
- كيفية التعامل احصائيا مع الخريجين الجدد والافراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة، او ما يعرف بالعمالة الموسمية.
- التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة وطرق جمعها.

بعض المفاهيم الهامة والمستخدمة في سوق العمل وهي:

أ. **السكان النشطون:** فأن السكان النشطون يتكونون من الاشخاص المشتغلون (لديهم مناصب عمل)، وكذلك الافراد الذين لا يعملون ولكنهم يبحثون عن العمل اي بطالين. (ياسر ، مرجع سابق ، ص16)

- **الفئة الاولي:** STR1 وتشمل كل شخص في سن العمل، اشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء وهو حالة بحث عن العمل.

- **الفئة الثانية** : STR2 وتشمل كل شخص في سن العمل، ولم يشتغل من قبل ولا يشتغل خلال فترة الاستقصاء وهو في حالة بحث عن العمل.

بحيث STR=STR1+ STR2

ب. **السكان المشتغلون:** ان المشتغل هو ذلك الشخص الذي يمارس عملا او يقوم بنشاط معين، وهذا خلال فترة زمنية معينة وهي فترة الاستقصاء، وتضم فئة المشتغلون.

- الذين يمارسون عملا اثناء فترة الاستقصاء.
- الغائبون عن عملهم اثناء فترة الاستقصاء.
- الذين هم في عطلة مرضية قصيرة الاجل اثناء فترة الاستقصاء(اقل من ثلاثة اشهر)
- الاشخاص الذين يزاولون دراساتهم موازاة مع امتهانهم نشاط مأجورا.
- الشباب الذين يقومون بأداء واجب الخدمة الوطنية.
- المتربصون، اعضاء القوات المسلحة.
- المتقاعدون الذين يمارسون نشاطا ما.
- الاشخاص الذين يعملون في بيوتهم كالأعمال التقليدية والتكفل بالأطفال في البيوت وغيرها.

معدل البطالة هو النسبة بين عدد العاطلين عن العمل ومجموع عدد السكان النشطين.

ان معدل البطالة يحسب لمجموع السكان البالغين، ولكن يمكن حسابه لفئات معينة او محددة بدقة، مثل البطالة الخاصة بفئة الرجال، النساء، الشباب.. وهكذا.

ان لمعدل البطالة اهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن وضعية البطالة، كما يسمح ايضا بالتنبؤ بحجمها في المستقبل اعتمادا علي السنوات السابقة في ظل ثبات نسبي لشرط حسابه، الشيء الذي سيساعد الجهات المختصة بالتوظيف علي اخذ التدابير اللازمة عند اعداد الخطط الاقتصادية. يجب ان ننوه في الاخير الي انه توجد عدة مؤشرات اخرى تستعمل الي جانب معدل البطالة في سوق العمل منها:

– **معدل الشعل** (To) ان معدل الشغل عبارة عن مقياس يبين لنا عدد المشتغلين من كل (100) فرد مقيم، ومقلوبه عبارة عن معدل الاعالة والذي يمثل عدد الافراد الذين يعيلهم شخص واحد بالمتوسط، وتظهر اهمية هذا المؤشر في كون ان توفر منصب شغل واحد هو توفير لقمة العيش لعيال هذا الشخص(عبد الكريم، بدون سنة نشر، ص182)

– **معدل النشاط** (TA) : يمكن تحديد معدل النشاط الاجمالي بقسمة عدد السكان النشطين علي حجم السكان الاجمال وهو يعبر عن حجم القوى العاملة من كل 100 ساكن. (بلعباس، زكان، 2011، ص 4)

ج. **السكان غير النشطين:** هم الفئة من المجتمع التي لا تعمل ولا تبحث عن العمل وليست جاهزة لشغل منصب عمل، وتشمل: فئة الاطفال التي تقل اعمارهم عن 15 سنة اي الذين لا يسمح لهم القانون بالعمل، الطلبة، النساء الماكثات بالبيوت، المتقاعدون والعاجزون عن العمل.

2: 13:الاثار الاقتصادية الناجمة عن البطالة:

- تضييع القدرات المكتسبة بمعنى ان الانسان اذا لم يطبق ما تعلمه خلال مدة زمنية ، فانه يفقد ما تعلمه ، وبالتالي تصبح الخسارة مزدوجة من جهة تضييع سنوات من التعلم والتكوين ، ومن جهة اخرى تضييع الاموال التي انفقت علي المدارس ومراكز التكوين والجامعات.
- تؤدي البطالة الي عدم استغلال الامكانات البشرية والمادية المتاحة بالمجتمع استغلالا كاملا ، وبالتالي ستؤثر بصورة مباشرة علي حجم الانتاج والخدمات التي ينتجها ويتمتع بها المجتمع، ولإيضاح ذلك ان قلة عدد العاملين المشتغلين وزيادة العاطلين

عن العمل ، تقل السلع والخدمات المنتجة والمستهلكة ، اذا لو كان جميع العمال يعملون فعلا لزادت ثروة المجتمع زيادة كبيرة. (بن الخطاب، مرجع سابق، ص 40)

- يعتبر عنصر العمل عنصرا رئيسيا من عناصر الانتاج، وعدم استغلال هذه الموارد يضيع علي الاقتصاد فرصة اشباع الحاجات التي كانت ستوفرها تلك القوة العاملة الراغبة والقادرة علي العمل والانتاج.
- تؤدي البطالة الي ظهور الاقتصاد غير الرسمي الذي يشغل عشرات الآلاف من العمال، وبالتالي ينتج عنه التدهور المستمر للقطاع الرسمي، فالقطاع غير الرسمي يعد خسارة للدولة لأنه لا يدفع الضرائب التي يمكن ان تخلق مناصب العمل في القطاع الرسمي. (السعيدي، وزواش رضا ، 2011، ص14)
- يؤدي ارتفاع البطالة الي انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ، وهذا ما توصل اليه الاقتصادي الامريكي ارثر اكون, من خلال تحليله لمعطيات الاقتصاد الامريكي حيث توصل الي ما يلي: اذا ارتفع معدل البطالة بمقدار (1%) سيؤدي الي انخفاض الناتج المحلي بقدار(2%). (ياسر ، مرجع سابق ،ص23)

2: 14:الاثار الاجتماعية الناجمة عن البطالة:

للبطالة اثار اجتماعية لا تقل خطورة عن الاثار الاقتصادية، ويمكن ذكر اهمها في النقاط التالية:

- تؤدي البطالة الي ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل حيث اثبتت الدراسات الاحصائية ان للبطالة ارتباط وتأثير مباشر علي معدلات الجريمة في المجتمع، فنفاقم ظاهرة البطالة ينجم عنه كثرة حوادث الشغب والقتل والسرقة .. لأن العاطلين عن العمل لا يستطيعون كسب قوتهم مع قدرتهم علي ذلك نظرا لعدم توفر فرص العمل. (السراحنة، 2000، ص162)
- تفشي الفساد الاجتماعي والاخلاقي في المجتمع بسبب دوافع الحاجة وتبرز مظاهره في التفكك العائلي والاجتماعي لأفراد الاسرة حينما يشتد الصراع بسبب الضغوط المادية والحياتية، وعدم القدرة على تلبية الاحتياجات الاساسية لأفراد الاسرة بسبب العجز المادي وتفاقم الطلبات وتزيد الأعباء على اولياء امور الاسر، ثم بروز مشكلة الطلاق بسبب الضغوط المادية والحياتية تلك. (وزارة التخطيط، 2006، ص81)
- تفشي الامراض النفسية والسيكولوجية كالقلق والاحباط واليأس بين العاطلين عن العمل يؤدي بهم الي اللجوء لتعاطي المخدرات او الانتحار كوسيلة للهروب من معاناة الواقع ومواجهته.
- تؤدي البطالة الي دفع شريحة واسعة من الكفاءات العلمية والمتعلمين الي الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية وتلبية طموحاتهم الشخصية.

2: 15:الاثار السياسية الناجمة عن البطالة: (بوشعور؛ صليحة، 2011، ص9)

- قد تتحول البطالة من قضية تنموية الي قضية تتعلق بالأمن والاستقرار الاجتماعي الذي يؤدي في الغالب الي عدم الاستقرار السياسي.
- تشير بعض الدراسات الي ان والبطالة تؤدي الي الشعور بالرفض والعداء اتجاه المجتمع والنظام السياسي والي عدم الثقة في المؤسسات السياسية والاجتماعية وفي قدرتها في ايجاد الحلول ولمشاكل العاطلين عن العمل.
- تؤدي البطالة الي خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة والارتباط بالوطن، حيث يسود الفهم الخاطئ اذا لم يكن الوطن قادرا علي اعالتي او حمايتي فلماذا انتمي اليه.

ولا شك ان عملية التنمية الاقتصادية تحتاج الي مناخ يتسم بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، نظرا للآثار التي تترتب عن ظاهرة البطالة ويتضح ذلك جليا مدى عرقلتها لعملية التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات .

3. الجانب العملي للدراسة:

1.3– منهجية الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الهادف إلي وصف الظاهرة وتحليل البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، كما تم جمع البيانات اللازمة باستخدام المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات، بالإضافة الى المصادر الاولية من خلال الاستبيان الذى طور لهذا الغرض لجمع البيانات، واستخدم البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه.

2.3– مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من مالكي المشروعات الصغرى والمتوسطة الريادية بمدينة سرت، وتم تحديد حجم العينة عن طريق جدول (اوما سيكاران) حجم العينة المثلة ، وقد تم اختيار العينة الدراسة بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة حيث ان عدد الفئات التي اشتمل عليها مجتمع الدراسة غير محصورة وحسب الامكانيات المتوفرة لإجراء الدراسة فقد اشتملت العينة على عدد (40) مفردة ، المستلمة عدد (36) صالحة للتحليل الاحصائي وبهامش الخطأ المسموح به (5%).

3.3– عرض البيانات :

اولا: وصف خصائص الدراسة:

جدول رقم (1–3) توزيع عينة البحث حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
الاناث	14	%39
الذكور	22	%61
المجموع	36	%100

يبين الجدول (1–3) أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الجنس وتبين لنا أن نسبة الذكور قد بلغت 61% تقريبا من إجمالي أفراد العينة، فيما كانت نسبة الإناث 39% تقريبا من إجمالي أفراد العينة.

جدول رقم (2–3) توزيع عينة البحث حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
أعزب	14	%39
متزوج	22	%61
المجموع	36	%100

فيما يتعلق بالحالة الاجتماعية للمشاركين في البحث يبين الجدول رقم (2–3) أعلاه أن أعلى نسبة هي لفئة (المتزوجين) بنسبة 61%، فيما كانت فئة (العزاب) بنسبة بلغت 39% .

جدول رقم (3–3) توزيع عينة البحث حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
اعدادي	10	%28
متوسط	13	%36
جامعي	13	%36
المجموع	36	%100

فيما يتعلق بالمستوى التعليمي لأفراد العينة يبين الجدول رقم (3–3) أعلاه أن أعلى نسبة هي لذوي المستويين (المتوسط والجامعي) وبنسبة بلغت 36% لكل منهما، فيما كان المستوى اعدادي بنسبة 28%.

جدول رقم (4–3) توزيع عينة البحث حسب العمر

العمر	تكرار	النسبة
30-25	12	%33
45-31	11	%31
55-46	09	%25

56 فما فوق	04	%11
المجموع	36	%100

فيما يتعلق بعمر أفراد العينة يبين الجدول رقم (3–4) أعلاه أن أعلى نسبة هي للفئة العمرية (من 25 إلى 30 سنة) وبنسبة بلغت 33%، تليها الفئة العمرية (من 31 إلى 45 سنة) وبنسبة بلغت 31%، تم تأتي الفئة العمرية (من 46 إلى 55 سنة) وذلك بنسبة بلغت 25%، فيما كانت أقل الفئات نسبة هي الفئة العمرية (56 سنة فما فوق) وذلك بنسبة بلغت 11%.

جدول رقم (5–3) توزيع عينة البحث حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة	التكرار	النسبة
سنة – 5 سنوات	07	%19
5 – 10 سنوات	10	%28
10 سنوات فأكثر	19	%53
المجموع	36	%100

فيما يتعلق بمدة الخدمة لدى أفراد العينة يبين الجدول رقم (3–5) أعلاه أن أعلى نسبة هي للفئة (10 سنوات فأكثر) وبنسبة بلغت 53%، تليها الفئة (من 5 إلى 10 سنوات) وبنسبة بلغت 28%، فيما كانت أقل الفئات نسبة هي الفئة (من سنة إلى 5 سنوات) وذلك بنسبة بلغت 19%.

ثانياً: تحليل البيانات

1: ثبات أداة القياس :

يقصد بثبات أداة القياس أن يعطي الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعه أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط. ولقد تحقق الباحث من ثبات أداة القياس من خلال اختبار (الفا كرو نباخ) وتعتبر النسبة الموضحة عالية ومقبولة لأغراض الدراسة حيث كانت الدرجة الكلية 76.3%، وهذا يدل على ثبات أداة القياس

2: صدق أداة القياس

يقصد به أن تقيس أسئلة الاستبيان ما صممت لقياسه، فقد تم التأكد من صدق أداة القياس، وذلك بعرض أداة القياس علي عدد (8) من المحكمين المختصين في مجال موضوع الدراسة والمهتمين بالبحث العلمي من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وهو ما يعرف بصدق المحكمين. وبناء على ملاحظاتهم تم اجراء التعديلات، وتصميمها بصورتها النهائية الحالية مما يحقق الصدق الظاهري لها.

3: تحليل الفرضية:

للتعرف على مستوي الفرضية، تم الاعتماد على المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة، ليكون مؤشراً على ذلك، وتم تحديد ثلاثة مستويات لدرجة الممارسة المبينة في الجدول رقم (3–6)، بناءً علي المعادلة التالية:

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{الدرجة الأعلى في المقياس} - \text{الدرجة الأدنى في المقياس}}{\text{عدد المستويات}}$$

$$0.80 = \frac{5 - 1}{}$$

جدول رقم (6–3) مستويات درجة الممارسة

درجة الممارسة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً
المستويات	1- أقل من 1.80	1.80 أقل من 2.60	2.60 أقل من 3.40	3.40 أقل من 4.20	4.20 أقل من 5

جـدول (7–3) المتوسـط
الحسابي والانحراف المعياري ودرجة الممارسة والوزن النسبي
للفرضية

م	العبـــــــارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الوزن النسبي
1	اهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة	4.18	0.269	مرتفعة	%84

يتضح من الجدول رقم (7–3) بأن نتائج التحليل الاحصائي الوصفي فيما يتعلق بالفرضية فقد جاءت بدرجة ممارسة (مرتفعة)، ولقد كان المتوسط الحسابي لها (4.18)، وبانحراف معياري (0.269) كما نلاحظ أن الوزن النسبي كان 84% وهذا يدل على درجة الموافقة بالنسبة لأسئلة الاستبيان .

الجدول رقم (8-3)

اهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من البطالة	موافق تماما		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق تماما		المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الوزن النسبي
	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت	%				
تستخدم المشروعات الصغرى والمتوسطة اساليب التشغيل غير المعقدة وبالتالي تساعد في توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين في مدينة سرت	11	31	19	53	05	14	01	3	0	0	4.11	0.747	مرتفعة	%82
تسهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة العائد الاقتصادي للأسر وتحسين مستواها المعيشي	16	44	18	50	02	6	0	0	0	0	4.39	0.599	مرتفعة جدا	%.88
تساعد المشروعات الصغرى والمتوسطة في تحقيق التنمية الصناعية وتخفيف الفقر والبطالة في مدينة سرت	12	33	19	53	05	14	0	0	0	0	4.19	0.668	مرتفعة	%84
تسهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في تطوير وتنمية المجتمع المحلي وتزيد من الاستقرار الاجتماعي	15	42	15	42	05	14	01	3	0	0	4.22	0.797	مرتفعة	%84
تسهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في توفير اجور وحوافز أفضل مقارنة بالعمل في القطاع الحكومي	14	39	09	25	07	19	06	17	0	0	3.86	1.12	مرتفعة	%77
تسهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في استغلال الموارد البشرية والاقتصادية المتاحة في مدينة سرت	10	28	22	61	04	11	0	0	0	0	4.17	0.609	مرتفعة	%83
تعد المشروعات الصغرى والمتوسطة اداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى العاملة الشابة	17	47	15	42	04	11	0	0	0	0	4.36	0.683	مرتفعة جدا	%87
تكسب المشروعات الصغرى والمتوسطة العاملين بها مهارات فنية وتقنية تساهم في التخلص من شبح البطالة	12	33	19	53	04	11	01	3	0	0	4.17	0.737	مرتفعة	%83
تستخدم المشروعات الصغرى والمتوسطة ادوات بسيطة ذات كلفة منخفضة تتناسب مع المجتمع المحلي في مدينة سرت	12	33	06	17	11	31	07	19	0	0	3.64	1.15	مرتفعة	%73
تسهم المشروعات الصغرى والمتوسطة زيادة فرص العمل للأفراد وتوفير السيولة النقدية امام الاحتياجات اليومية	25	69	11	31	0	0	0	0	0	0	4.69	0.467	مرتفعة جدا	%94

يشير الجدول رقم (8) اعلاه الى ان المتوسطات الحسابية للعوامل المتعلقة بدور المشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من البطالة تراوحت ما بين (3.64-4.69)، بينما كانت الانحرافات المعيارية لها (0.467– 1.15)، ولقد جاءت جميع الابعاد في هذا المتغير بمستوى (مرتفع ومرتفع جدًا) وهذا يدل على درجة الموافقة العالية لأسئلة الاستمارة، وكذلك كان الوزن النسبي يتراوح بين (73% و 94%)، بالإضافة الي ذلك اظهرت النتائج بأن التساؤل رقم (10) ورد في المرتبة الأولى والذي ينص على " تسهم المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة فرص العمل للأفراد وتوفير السيولة النقدية امام الاحتياجات اليومية " حيث جاء بمتوسط حسابي (4.69)، في حين تحصل التساؤل رقم (9) على أدنى نسبة من الإجابات، والذي ينص على " تستخدم المشروعات الصغرى والمتوسطة ادوات بسيطة ذات كلفة منخفضة تتناسب مع المجتمع المحلي في مدينة سرت "، فقد كان المتوسط الحسابي له (3.64).

4.3– اختبار الفرضيات :

تم الاعتماد على اختبار (T. TEST) لتحليل الفرضيات

H0: ليس هناك دور للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من البطالة.

H1: هناك دور للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من البطالة.

جدول رقم (9-3) اختبار الفرضية

الفرضية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية	مستوى الدلالة P.value
	4.18	0.269	35	26.313	2.021	0.000

فيما يتعلق بآراء المشاركين حول فرضية الدراسة ومن خلال الجدول رقم (9-3) أعلاه يتبين أن المتوسط الحسابي كان 4.18، وأن قيمة (T) المحسوبة تساوي (26.313) وهي أكبر من قيمة (T) الجدولية والتي كانت (2.021) وكان مستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى المعنوية 5% وبناء على ذلك نقبل فرضية البحث القائلة بأن **(هناك دور للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة)**

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1-أثبتت النتائج صحة الفرضية القائلة بأن هناك دورا فعالاً للمشروعات الصغرى والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة.

2- من خلال النتائج نلاحظ بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة تساهم في زيادة فرص العمل للأفراد وتوفير السيولة النقدية امام الاحتياجات اليومية.

3-نلاحظ من خلال تحليل النتائج بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة تساهم في زيادة العائد الاقتصادي للأسر وتحسين مستواها المعيشي.

4- يتبين لنا بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة تعتبر اداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية و تستوعب القوى العاملة الشابة.

5- نلاحظ بأن المشروعات الصغرى والمتوسطة تساهم في تطوير وتنمية المجتمع المحلي وتزيد من الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي

التوصيات:

من خلال النتائج التي توصلت اليها الدراسة نَوصي بمجموعة من التوصيات متمثلة في الآتي:

1. دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة بمنحها تسهيلات مالية وادارية من خلال تقليل سعر الفائدة، ومنحهم محفزات تشجعهم علي الاستثمار.
2. التعريف بالدور الذي تلعبه المشروعات الصغرى والمتوسطة في زيادة مستوى النشاط الاقتصادي و تنمية المجتمع المحلي.
3. العمل على استغلال الموارد البشرية والاقتصادية في المدينة في تكوين مشاريع صغرى ومتوسطة، وانشاء بنية تحتية بجميع جوانبها من شبكات كهرباء ومياه وكل ما يلزم لتسهيل عمل هذه المشروعات وضمان نجاحها واستمرارها.
4. توعية الأسر بأهمية الانخراط في المشاريع الصغرى ومتوسطة ودورها في توفير فرص العمل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد والاسر. والاستفادة من كافة وسائل الاعلان والتواصل بهذا الخصوص.

الدراسات المستقبلية:

- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المحلية في ليبيا.
- الاثر الاقتصادي للبطالة علي الاقتصاد الليبي.

قائمة المراجع

الكتب العلمية:

- احمد، فتحي السيد عبده ابو سيد .(2005)، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- ابو الزيت ، حسن ؛ الزعبي ، هيثم .(2000)، **اسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن.
- الاشوح، زينب صالح.(2003) **الاطراد والبيئة ومداواة البطالة**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة .
- الحسني، فلاح حسن. (2006) ، **ادارة المشروعات الصغيرة مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز**، ط 1 ، الاردن ، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- السراحنة، جمال احمد عيسي(2000)، **البطالة وعلاجها: دراسة مقارنة بين الفقه والقانون**، دار اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، بيروت.
- العايب عبدالرحمن ؛ عدون ناصر دادي ، (2010)، **البطالة واشكالية ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- بن شهرة، مدني .(2009)، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**،ط1، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان .
- حساني , رقية ؛خوني، رابح .(2008)، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الجزائر، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبدالحميد ، صلاح محمد. (2008)، **ازمة البطالة** ، ط1، دار النيل العربية، مصر.
- عبدالسميع، اسامة السيد. (2008) ، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية– الاسباب– الاثار– الحلول**، ط1، مصر ، دار الفكر الجامعي.

- علاء الدين ، محمد (2003)، **البطالة** ، منشأة المعارف، مصر.
- ماهر، احمد. (2000) **تقليل العمالة**، الدار الجامعية، الاسكندرية.

الرسائل العلمية:

- بن حليم ، عبد الرزاق ،(2006م) **المشروعات الصغيرة في ليبيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الادارة، أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس
- دحمون جليلة ؛ يحمدي ريمة . (2017)، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، حالة ولاية قالمة**، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد جامعة قالمة الجزائر.
- رغمان، نعمات (2020)، اثر **المشروعات الصغيرة في تخفيف حدة الفقر** ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة شندي ، السودان.
- زنديق، خلود رائد يوسف .(2017)، **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوي البطالة في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- ياسر ،عبدالرحمن. (2014), **تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة حالة ولاية جيجل**، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الاقتصاد، الجزائر.

المؤتمرات والورقات البحثية:

- الخضر ، حسن رمضان، (بدون سنة نشر) تدريب اصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا الواقع والتطلعات ، ورقة بحثية.
- الساعدي ، عمر مفتاح. (مايو 2013)، **الدور التنموي للمشروعات الصغرى والمتوسطة**، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني ، التحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه دول شمال افريقيا والشرق الاوسط، الجمعية الدولية للعلوم والثقافة، (29و31 مايو) ، اسطنبول.
- الشويرف، محمد عمر؛ البيباص، نجاح الطاهر؛ البصابصي، محمد ميلاد(2019) المشروعات الصغيرة كآلية للحد من البطالة: التجربة الليبية، جامعة مصراته، مؤتمر ريادة الاعمال 21/سبتمبر.
- **البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة**(2016)، مؤتمر علمي الفرص والتحديات ، كلية الاقتصاد والمحاسبة، جامعة سبها.
- الصوص ، سمير زهير.(2010)، **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين**، ورقة بحثية ، وزارة الاقتصاد الوطني، مكتب محافظة قلقيلية.
- الأسرج ،حسن عبدالمطلب. (ديسمبر2007)، **تعزيز تنافسية المشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة**، الملتقي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي ، الشلف ، الجزائر، (4 و5 ديسمبر).
- بلعباس رابح ؛ زكان احمد(نوفمبر2011) **العلاقة بين الانفاق العام والبطالة دراسة قياسية لحالة الجزائر(1973/2008)**، الملتقى الدولي حول سياسة الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/ 16 نوفمبر.
- بن السعيدي جمال ؛ رضا وزواش. (نوفمبر 2011)، **البطالة في الجزائر: التعريف ، والاسباب ، والاثار الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسة الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة .

- بوخطوة ، يونس امبية ؛ عبدالرحيم ، ابوعزوم اللافي ؛ نور الدين ،علي ابوبكر.(مارس 2017) **تجربة ليبيا في مجال تنمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في ليبيا**، ورقة بحثية كلية الاقتصاد، جامعة سبها.
- بوشعور حريري؛ صليحة خلاق (نوفمبر2011)، **مسببات ظهور البطالة واثارها الاقتصادية**، الملتقى الدولي حول سياسة الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15/ 16 نوفمبر.
- شحاتة، الصافي يوسف. (2013)، **مائدة مستديرة حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية**، ورقة عمل دور المشروعات الصغيرة في تنمية المجتمع ، كلية الآداب والعلوم هون، جامعة سرت.
- عقيقي، محمد وهبه سيد. (2003)، **المشروعات الصغيرة وأثرها علي التنمية والقضاء علي البطالة**، كلية الآداب والعلوم بهون، جامعة سرت، الجفرة، ورقة بحثية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية.
- معتوق، معتوق محمد. (2006)، **أمين اللجنة الشعبية العامة للقوي العاملة والتدريب والتشغيل**، مراحل تكوين وتجهيز فكرة المشاريع الصغرى والمتوسطة وخلق فرص العمل، ورقة مقدمة للحلقة الدراسية التي يقيمها مجلس التخطيط الوطني حول المشروعات الصغرى والمتوسطة.

المجلات العلمية:

- المجلس الانتقالي الوطني رقم (59) لسنة 2012 بشأن الادارة المحلية.
- البنك الدولي(2015)ديناميكيات سوق العمل في ليبيا ، اعادة الاندماج من اجل التعافي.
- عبدالكريم ، البشير ، **دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتها في تفسير فعالية سوق العمل** ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، ع (06) ، جامعة الشلف.
- قرار ات مجلس الوزراء رقم (515، الى 519) لسنة 2013 بأنشاء صناديق (ثقة، مبادرة ، ابداع، ابتكار، ريادة)
- قرار اللجنة الشعبية العامة(سابقا) رقم (3) لسنة 2007، بأنشاء المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي وتعديله.
- مجلس التخطيط العام، سياسة الاستخدام وتنظيم العمالة الوافدة ،2002.
- مصلحة الاحصاء والتعداد(2009) طرابلس ، مصلحة الاحصاء والتعداد المركزي، مصرف ليبيا
- هرمز، نور الدين (2008) ، **البطالة وتحديات واقع الاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (30) ،العدد(5).